

التحكيم

شكوى مقدمة من الدكتور صائب عريقات بالأصالة عن نفسه وبالنسبة عن منظمة التحرير الفلسطينية

الوثائق الفلسطينية، قناة الجزيرة الإنجليزية¹، ٢٣-٢٦ يناير ٢٠١١

ملخص: لم تويد هيئة تنظيم الاتصالات البريطانية (Ofcom) شكوى المعاملة الجائرة والانتهاك غير المبرر للخصوصية التي قدمها الدكتور صائب عريقات بالأصالة عن نفسه وبالنسبة عن منظمة التحرير الفلسطينية.

بحثت سلسلة الحلقات الوثائقية المؤلفة من أربعة أجزاء والتي أذيعت على قناة الجزيرة الإنجليزية ("الجزيرة") الوثائق الدبلوماسية المسربة، والمعروفة باسم "الوثائق الفلسطينية"، التي تتعلق بالجوانب المتعددة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وتضمنت السلسلة عدداً من الانتقادات للدور الذي لعبه دكتور صائب عريقات، كبير مفاوضي منظمة التحرير الفلسطينية، في المفاوضات.

وبإيجاز، توصلت هيئة تنظيم الاتصالات البريطانية Ofcom إلى ما يلي:

- لم تقدّم الحقائق المادية المرتبطة باجتماعات المفاوضات التي تم عرضها في البرامج أو تحدف على نحو يسفر عن الإجحاف بالدكتور صائب عريقات.
- استخدام التمثيل الدرامي لاجتماعات المفاوضات لم يكن غير لائق ولم يسفر عن التصوير غير المنصف للدكتور عريقات.
- تم إعطاء الدكتور عريقات فرصة ملائمة وآنية للرد على الانتقادات الموجهة له في البرامج. وعلى الرغم من أنه لم يشترك، فإنه قد تم تضمين موقفه (وموقف منظمة التحرير الفلسطينية) في البرامج.
- حتى إذا كان هناك انتهاك للخصوصية فيما يتعلق بالحصول على الوثائق واستخدامها، فإن هذا الانتهاك مبرر، إذا ما وضعنا في اعتبارنا الاهتمام الجماهيري الضخم بالقضايا المثارة في البرامج، سواء في الشرق الأوسط أو في العالم بأسره.

مقدمة

"الوثائق الفلسطينية" عبارة عن سلسلة حلقات وثائقية مكونة من أربع حلقات باللغة الإنجليزية أذيعت على قناة الجزيرة الإنجليزية ("الجزيرة")، حيث فحصت الوثائق الدبلوماسية التي "تم تسريبها" والمتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد فعلت هذا مستعينة بالتمثيل الدرامي للمفاوضات، وتحليلها من قبل لجنة من الخبراء، وأخذ آراء بعض المواطنين الفلسطينيين.

الحلقة الأولى – القدس

في ٢٣ يناير ٢٠١١، بثت قناة الجزيرة الحلقة الأولى من "الوثائق الفلسطينية". وذكر البرنامج، كمقدمة للحلقات، ما يلي:

"الوثائق الفلسطينية، تحقيق قناة الجزيرة، التخلي عن المدينة المقدسة، أوراق دبلوماسية تكشف إلى أي مدى كانت السلطة الفلسطينية على استعداد للتنازل. وأخيراً، رسم دولة جديدة على منديل، تفاصيل محادثات لم يكن من المفترض أن تسمعها

¹ الجزيرة الإنجليزية عبارة عن قناة فضائية باللغة الإنجليزية مملوكة لشركة الجزيرة الدولية المحدودة. وهي جزء من شبكة تلفزيون الجزيرة و"القناة الشقيقة" لقناة "الجزيرة" الإخبارية الناطقة باللغة العربية.

أبدأ. أكبر تسريب للوثائق السرية في تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حصلت عليه قناة الجزيرة. وتقدم الأوراق رؤية داخلية للمفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة".

ركز هذا البرنامج على المفاوضات المتصلة بالقدس والتي اشتركت فيها السلطة الفلسطينية^٢ وإسرائيل. أثناء تمثيل إحدى المفاوضات، قال ممثل يلعب دور الدكتور صائب عريقات، كبير مفاوضي منظمة التحرير الفلسطينية حتى ١٢ فبراير ٢٠١١:

"إسرائيل تريد حل الدولتين ولكنها غير واثقة. إنهم يرجون حدوث ذلك أكثر مما تعتقد، وأحياناً تفوق رغبتهم هذه رغبة الفلسطينيين. فما تحويه هذه الأوراق يمنحهم أكبر أورشليم في التاريخ اليهودي، مع عودة عدد رمزي من اللاجئين، ودولة منزوعة السلاح ... ما الذي كان بإمكانني تقديمه أكثر من هذا؟"

وصف البرنامج أيضاً كيف رسم فريق الدكتور عريقات خلال إحدى جلسات المفاوضات عرض المستوطنات الإسرائيلية "على منديل". ثم عرض البرنامج مقابلة سابقة التسجيل مع الدكتور عريقات أكد فيها صحة هذه القصة.

ناقش البرنامج المعلومات التي كشفت النقاب عن العرض الفلسطيني بصدد الحرم الشريف^٣. وأخيراً، عرض البرنامج مقابلة سجلها الدكتور عريقات مع شبكة الجزيرة الشقيقة في القاهرة. وقال الدكتور عريقات (مترجم من العربية):

"لقد أتيت إلى الجزيرة لأنني ليس لدي ما أخفيه. في مناسبات عديدة، صرحت على قناة الجزيرة أننا، أي السلطة الفلسطينية، لن نتنازل أبداً عن أي من حقوقنا. وإذا كنا قد عرضنا بالفعل على إسرائيل الأحياء اليهودية والأرمينية من القدس وأورشليم الكبرى [القدس بالتعبير اليهودي] كما يدعون، فلماذا لم توقع إسرائيل على اتفاق الوضع النهائي؟ أليس غريباً أن تقدم كل هذه التنازلات التي تطلبها إسرائيل ومع ذلك لا نصل إلى اتفاق للسلام؟"

الحلقة الثانية – اللاجئين

في ٢٤ يناير ٢٠١١، بثت قناة الجزيرة الحلقة الثانية من الوثائق الفلسطينية. وناقشت الحلقة ما إذا كان الإسرائيليون على استعداد لإعادة المواطنين الفلسطينيين لفلسطين، وما إذا كان سيتم إجراء استفتاء، وما التأثير الذي سيجده تغيير رئاسة الولايات المتحدة، من جورج دبليو بوش إلى باراك أوباما. كما ناقش البرنامج كيف اتصل المذيع بالسلطة الفلسطينية وطرح أسئلة على السيد نبيل شعث، أحد كبار مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية. وقال مقدم البرنامج:

"منذ أربعة وعشرين ساعة وجننا صعوبة شديدة في الحصول على أي تعليق من السلطة الفلسطينية، وأجرينا حواراً مع السيد صائب عريقات على شبكة الجزيرة العربية الشقيقة. وكان مستعر الغضب في ذلك الوقت. بعد ذلك لم يحدث أي شيء، وامتنعوا تماماً عن الإدلاء بأي قول، ويبدو أنهم كانوا في حالة إنكار تام".

ثم عرض البرنامج مقابلة أجراها الدكتور عريقات جنباً إلى جنب مع أمين عام جامعة الدول العربية في مؤتمر صحفي جانبي، قال فيها:

"ليس لدينا ما نخفيه. ندعو الجميع لأن يتذكروا تماماً أننا قمنا بإيداع الوثائق المتعلقة بقضايا القدس والحدود واللاجئين والماء والمعتقلين لدى السيد عمرو موسى. وقد كنا دائماً نتشاور معه ومع فرقه القانونية. لقد أودعنا كافة الوثائق مع كافة إخواننا العرب فيما يتعلق بما حدث أمس. وأنا لم أدرس هذه الوثائق بعد، إلا أن هذه الوثائق كانت مرتبطة بمكتبي. وسنجري تحقيقاً فيما حدث وسوف أخضع لقوة القانون. وفيما يتعلق بالمحتوى، فقد لاحظت انتقاء الموضوعات واختلاطها".

ثم تضمن البرنامج مقتطفات من مؤتمر صحفي أجراه أحد مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية الكبار، السيد ياسر عبد ربه، الذي قال إن منظمة التحرير الفلسطينية ستجري تحقيقاً في مصداقية الوثائق المسربة، وقال إن بعض العبارات التي

^٢ المنظمة الإدارية التي تم تأسيسها للتحكم في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يُشار إليها أيضاً باسم السلطة الوطنية الفلسطينية.

^٣ يعرف أيضاً باسم جبل الهيكل. ويعتبره المسلمون السنيون ثالث أقدس المواقع في الإسلام.

استخدمتها الجزيرة قد أخذت خارج سياقها وأن بعضها قد قيل بطريقة ساخرة. وقال السيد عبد ربه إن الجزيرة كانت تروي القصة في محاولة لمنافسة ويكيليكس بعد محاولتها الفاشلة للاستحواد عليها.

الحلقة الثالثة – الأمن

في ٢٥ يناير ٢٠١١، بثت قناة الجزيرة الحلقة الثالثة من الوثائق الفلسطينية. وركزت هذه الحلقة على التعاون بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية. وقال البرنامج إنه في ذات مرة تم إبلاغ السلطة الفلسطينية بخطط إسرائيلية في نوفمبر ٢٠٠٥ لاغتيال السيد حسن المدهون، الناشط الفلسطيني الذي عرف عنه معارضته لأي تعاون مع الإسرائيليين. كما زعم أن جهاز الاستخبارات الأجنبية البريطاني، المعروف أيضاً باسم MI6، قد تأمر لمساعدة كل من إسرائيل وفلسطين على تفويض حماس^٤ عن طريق خطف بعض شخصياتها القيادية في ٢٠٠٣.

ظهر اللواء عدنان الدميري المتحدث باسم قوات الأمن الفلسطينية في البرنامج ودحض الادعاءات المتعلقة بقتل السيد حسن المدهون.

بعد ذلك بحث البرنامج رد الفعل المثار حول برامج "الوثائق الفلسطينية". وصرح بأن الرئيس محمود عباس (رئيس السلطة الفلسطينية)، الذي كان في مصر عندما عرضت الوثائق للمرة الأولى، قد عاد إلى فلسطين ورحب به "ترحيب الأبطال" لأن الفلسطينيين كانوا يعترضون على ما شعروا أنه حملة تشويه تشنها الجزيرة. وأخبر الرئيس عباس مؤيديه أن الجزيرة قد استخدمت وثائق مزورة في محاولة منها لتلويث سمعة حكومته. وقال البرنامج إن الدكتور عريقات قد وصل إلى مدينة أريحا مسقط رأسه ورحب به هناك ترحيب الأبطال وأنه قد "شكك أيضاً في نزاهة الوثائق ومصادقيتها". وقال الدكتور عريقات في مقابلة مصورة أجريت في الطريق أثناء عودته:

"إننا نواجه أخطر حملة تشويه في تاريخ الصحافة. فالجزيرة تقول إننا مذنبون إلى أن يتم إعدامنا، وبعد إعدامنا، يجب أن نخضع لمحاكمة جائرة. وهذا هو ما يطلق عليه صحافة ٢٠١١ المحايدة بأسلوب الجزيرة. إنني أتحدى الجزيرة أن تنشر الأوراق والمواقف الرسمية الفلسطينية بصدد القدس، والحدود، والاستيطان، واللجئين، وغيرها من القضايا".

الحلقة الرابعة – غزة

في ٢٥ يناير ٢٠١١، بثت قناة الجزيرة الحلقة الأخيرة من الوثائق الفلسطينية. وركزت هذه الحلقة على الغزو الإسرائيلي لغزة وذكرت أن الوثائق المتسربة "تلحق" إلى أن الإسرائيليين قد حذروا السلطة الفلسطينية من اقتراب الاجتياح العسكري الإسرائيلي و"ثبتت" أن السلطة الفلسطينية قد عطلت تصويت الأمم المتحدة بشأن المصادقة على تقرير غولدستون^٥، تحت ضغط من الولايات المتحدة. كما كشفت عن أن الدكتور عريقات قد توسط في صفقة لتأمين تمويل من رجل أعمال فلسطيني للمعارضة الإيرانية لمساعدتهم على إنشاء محطة إذاعية.

سلط البرنامج الضوء على المحادثات المتكررة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل فيما يتعلق بتفويض حركة حماس بدلاً من مناقشة "القضايا الجوهرية". ذكر البرنامج أنه خلال الاجتماع أبدى الدكتور/ صائب عريقات انطباعاً أن بإمكانه تقديم فرصة للإسرائيليين لإعادة احتلال بعض المناطق في قطاع غزة والتي لم يستردها الفلسطينيون من إسرائيل إلا في الآونة الأخيرة. أشار البرنامج إلى أن هذا كان بمثابة محاولة لتفويض حركة حماس.

تضمن البرنامج أيضاً حديثاً صحفياً (باللغة العربية، مُترجم) أدلى به الدكتور/ عريقات في ذلك اليوم ذاته، قال فيه:

^٤ حزب سياسي إسلامي فلسطيني يحكم قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٦. وله أيضاً جناح عسكري يصنفه البعض كمنظمة إرهابية.

^٥ بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة المعنية بالصراع في غزة والتي تأسست في ٣ أبريل ٢٠٠٩ أثناء حرب غزة كبعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق والتحقيق في جرائم الحرب المرتبطة بالصراع.

"أقر بأن بعض الأوراق التي نشرتموها صحيحة، إلا أن البعض الآخر زائف، كذلك التي تتناول أورشليم الكبرى، ولكنني أتحدى أن تنشر قناة الجزيرة المواقف الرسمية - التي في حوزتي - الخاصة بالسلطة الفلسطينية لكي يعرف الفلسطينيون حول العالم الحقائق ولكي لا يضعوا رؤوسهم في الرمال. لقد أخذت جميع الوثائق من سياقها. أنتم تدمرون طموحاتنا".

كشفت البرنامج بعد ذلك أن السلطة الفلسطينية تخوفت من أن تكون حركة حماس تتلقى الدعم من دولة قطر. وقد تدمر المفاوضات من كلا الطرفين من الدور الذي تلعبه دولة قطر.

ذكر البرنامج أنه ردًا على المزاعم التي ذكرتها السلطة الفلسطينية، قامت شبكة الجزيرة بإصدار بيان جاء فيه:

"الجزيرة هي وكالة أنباء عالمية تُكرس قدرًا كبيرًا من مواردها وفتحات البث لديها لتغطية الصراع في الشرق الأوسط. كما تلتزم القناة في جميع الأوقات بأعلى معايير التحرير وتعرض على المشاهدين تغطية متوازنة ومُتعمقة ومُحايدة للأحداث في المنطقة وخارجها. نحن نقوم بنشر كافة الوثائق على موقع الوثائق الفلسطينية عبر الإنترنت بما في ذلك الادعاءات الموجهة ضد قناة الجزيرة، وذلك تأكيدًا وتصديقًا منّا على التزامنا بمبدأي الشفافية وتحمل المسؤولية".

ردًا على تحدي الدكتور/ صائب عريقات فيما يتعلق بنشر كافة "الوثائق والمواقف الرسمية"، أفاد البرنامج أن هذا التحدي كان "موضع قبول وترحيب" وها نحن أولاء قد نشرنا الآن وثائق عشر سنوات كاملة على شبكة الإنترنت.

قضية الدكتور/ صائب عريقات

المعاملة الظالمة أو الجائرة

بإيجاز، اشتكى الدكتور/ عريقات من معاملته بشكل جائر أو ظالم في البرنامج أثناء البث، ويتمثل ذلك فيما يلي:-

(أ) أنه أغفل عمدًا معلومات سياقية هامة والتي من شأنها أن تتيح للمشاهدين الفهم الصحيح للموضوعات التي تمت مناقشتها خلال جلسات التفاوض المعنية، كما ركز البرنامج فحسب على المناقشات الفردية وبعض المُقتطفات التي تم اجتزاؤها من سياقها من محاضر الاجتماعات غير الرسمية. وصرح الدكتور/ عريقات أن هذه المحاضر كانت في أغلب الأحيان تُدون بشكل مُختزل من قِبل المشاركين أنفسهم وتشتمل أحيانًا على مُغالطات وأخطاء.

على سبيل المثال، ذكر الدكتور/ عريقات أن قناة الجزيرة اقتبست عنه قوله خلال المفاوضات، بأنه قدم عرض "أكبر أورشليم في التاريخ"؛ واستطرد الدكتور/ عريقات قائلًا أن هذا الاقتباس منسوب إليه بشكل غير دقيق وأنه ينبغي على قناة الجزيرة التحقق والتثبت من مثل هذه الاقتباسات قبل بثها.

(ب) المُقتطفات التي تم أخذها من محاضر غير رسمية للقاءات في غاية الحساسية وقولبتها في شكل درامي كان أمرًا غير مُلائم. ذكر الدكتور/ عريقات أن هذا قد حدث دون استشارة أي شخص ممن حضر بالفعل في هذه المناقشات، وبالتالي قررت هيئة البث بنفسها الكيفية المُتبعة لتوصيف أفراد ومُحادثات لا يملكون عنها أية معرفة دقيقة. كما صرح الدكتور/ عريقات بأن المُذيع تخطى حدود آداب السلوك وتعامل بحرية وجرأة فيما يتعلق بتتبع الصوت وإدخال موسيقى تصويرية وتصوير الشخصية بشكل يهدف عمدًا إلى التأثير بطريقة سلبية على إدراك المُشاهد.

(ج) ذكر الدكتور/ عريقات أنه نظرًا لحجم ونطاق الوثائق (١٦٠٠) والادعاءات التي تم نشرها في البرنامج، كان ينبغي منح القناة الوقت اللازم للتحقق من صحة هذه الوثائق وصياغة رد إعلامي.

على خلفية الأحداث، قال الدكتور/ عريقات بأنه لم يسبق وأن تم إخطاره مسبقًا من قِبل قناة الجزيرة بشأن هذه الوثائق. كما صرح الدكتور/ عريقات بأن أول مرة يتم فيها إخطاره من قِبل قناة الجزيرة العربية كانت مساء اليوم الأول من البث (كان هناك بث مُزامن على قناة الجزيرة العربية). استطرد الدكتور/ عريقات قائلًا أنه تساءل عن موضوع البرنامج غير أن قناة الجزيرة العربية رفضت إخطاره ومن ثم امتنع عن المشاركة. وقال أيضًا أن قناة الجزيرة العربية أعادت الاتصال به وأخبرته أن الأمر كان بخصوص التعليق على وثائق المفاوضات ومن ثم وافق على الظهور في هذا البرنامج مساءً.

قال الدكتور/ عريقات أنه قد تم نصب كمين له من خلال استخدام قدر كبير من الوثائق المُخبأة غير المؤكدة والتي لم يكن لديه معرفة مُسبقة بأن هيئة البث ستقوم بعرضها، ومن قناة الجزيرة على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، صرح الدكتور/ عريقات قائلًا بأن كافة المُعلقين الآخرين في تلك الأمسية كان أمامهم مجموعة كاملة من الوثائق، وكان من

الواضح أن بإمكانهم الوصول إليها واستعراضها لبعض الوقت، حيث إنهم كانوا يقومون باقتباسات مباشرة منها خلال تقديم البرنامج فيما يتعلق بالتصريحات المزعومة التي أدلى بها. قال الدكتور/ عريقات أن هذا كان تصرفاً فيه ظلم يبين له حيث إنه اضطر إلى الرد "بشكل فوري" على ادعاءات خطيرة لم يكن على استعداد للإجابة عنها بصورة مقبولة وعادلة.

انتهاك خصوصية غير مُبرر

باختصار، اشتكى الدكتور/ عريقات من انتهاك خصوصيته فضلاً عن خصوصية منظمة التحرير الفلسطينية بشكل غير مُبرر خلال إعداد وعرض البرنامج على النحو التالي:

(د) عمل البرنامج على بث تفاصيل وثائق سرية تمت سرقتها من مكتبه في خرق تام وصارخ للسرية. وبالتالي فقد تم هذا النشر غير المُصرح به دون الحصول على موافقة منه أو من منظمة التحرير الفلسطينية.

على خلفية الأحداث، قال الدكتور/ عريقات بأن هذا قد تسبب في ضياع فرصة التوصل إلى اتفاقية قابلة للتفاوض في الشرق الأوسط، فضلاً عن أنه أساء إلى الشعب الفلسطيني.

قضية الجزيرة

على خلفية الأحداث، صرحت قناة الجزيرة بأن القضايا التي تطرقت لها البرامج كانت هي الأكثر أهمية واهتماماً من قبل الرأي العام، ليس فقط في إسرائيل وفلسطين، ولكن في كافة أنحاء الشرق الأوسط وكذلك على الصعيد الدولي. أستخدمت البرامج في عرض تقارير عن بعض القضايا الناجمة عن "الوثائق الفلسطينية"، وهي أكثر من ١٦٠٠ وثيقة تتعلق بالمفاوضات التي تمت بين مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى وإسرائيل ومسؤولين في السلطة الفلسطينية حول مستقبل فلسطين وإسرائيل. شغل الدكتور/ صائب عريقات منصب كبير المفاوضين الفلسطينيين بمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد كان يُمثل السلطة الفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة بشأن مستقبل فلسطين.

(أ) قامت قناة الجزيرة في المقام الأول بالرد على أول شكوى والتي تُفيد أن البرامج أغفلت عمداً معلومات سياقية هامة كان من شأنها أن تتيح للمشاهدين الفهم الصحيح للموضوعات التي نوقشت خلال جلسات التفاوض المُقدمة في البرامج.

صرحت قناة الجزيرة بأن مُعدّي البرنامج قد أولوا الأمر العناية المعقولة لضمان عرض الوقائع المادية بنزاهة، وذلك بعد جهدٍ مُضنٍ في عمليات البحث والتحليل والتثبت وتقصي الحقائق التي أُجريت قبل البث.

قالت قناة الجزيرة بأن السيد/ كلايتون سويشر وهو أحد الصحفيين لديها قد التقى في أغسطس ٢٠١٠ بالمصدر الأصلي للوثائق الفلسطينية. وقد شارك في إعداد هذه السلسلة خمسة مصادر مُستقلة من داخل السلطة الفلسطينية، وعمل مُعدو البرامج على التحقق من دقة الوقائع المادية وصحة الوثائق مع كل مصدر من هذه المصادر كل على حده. قالت قناة الجزيرة بأن مُعدّي البرامج قاموا أيضاً بتأكيد صحة ودقة الوثائق مع الأمريكيين الذين حضروا الاجتماعات والممثلين وأعضاء سابقين في وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات البريطانية. كما أكد بعض مُمثلي الوفد الإسرائيلي على دقة بعض التفاصيل والحقائق الواردة بالوثائق.

قالت الجزيرة بأن الدكتور/ صائب عريقات وغيره من داخل منظمة التحرير الفلسطينية قد علموا بالأمر قبل البث، حيث قام مُعدو البرامج بالاتصال بعدد من الناس من داخل منظمة التحرير الفلسطينية، غير أنهم رفضوا المشاركة جميعاً. وفي أواخر أكتوبر ٢٠١٠، قام الدكتور/ عريقات بالاتصال بأحد مصادر السلطة الفلسطينية الخمسة الذين ساعدوا قناة الجزيرة في الإعداد واتهمه بأنه وراء هذه التسريبات. واستجابة لهذا قام السيد/ سويشر بترتيب لقاء مع الدكتور/ عريقات بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة، وأرسل النص الكتابي للمقابلة إلى الدكتور/ عريقات بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٠. أخبر الدكتور/ عريقات السيد/ سويشر بأنه سيلتقي به مُجدداً في وقتٍ قريب، إلا أنه لم يفعل ذلك.

فيما يتعلق بالشكوى التي تُفيد أن قناة الجزيرة "أغفلت عمداً معلومات سياقية هامة من شأنها أن تتيح للمشاهدين الفهم الصحيح للموضوعات التي نوقشت خلال جلسات التفاوض التي قدموها"؛ صرحت القناة بأنها لم تقم بحذف أو إغفال أية معلومات مادية ومكنت المشاهدين من الوصول إلى كافة الوثائق الفلسطينية حتى يتسنى لهم فهم القضايا ومن ثم تشكيل وتكوين وجهات النظر الخاصة بكل منهم. وأكدت قناة الجزيرة أن مُعدّي البرنامج قد قاموا بتحميل

كافة الوثائق الفلسطينية على موقعها على شبكة الإنترنت (www.transparency.aljazeera.net)، والتي لا تزال متاحة حتى الآن، وأن مقدمي البرنامج قد أخطروا المشاهدين مرارًا وتكرارًا بأن تلك الوثائق الفلسطينية متاحة بالكامل على الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة. ظهرت بعض التعليقات على الشاشة في ٣٩ مناسبة خلال عرض سلسلة الحلقات لإحباط المشاهدين بأن الوثائق متاحة عبر الإنترنت مع ذكر عنوان الموقع الإلكتروني. أشارت قناة الجزيرة أيضًا إلى أن الدكتور/ عريقات حث المشاهدين على استعراض كافة الوثائق الموجودة على موقع قناة الجزيرة، وقد كان ذلك خلال لقاء له في برنامج "Hard Talk" حديث صعب" على قناة "بي بي سي" بعد أيام قليلة من بدء بث سلسلة الحلقات.

قالت الجزيرة بأن السيد/ مارك بيرى – مُحلل السياسة الخارجية في واشنطن – والمُستقل بشكل كُلي عن قناة الجزيرة، قد صرح بأنه يُمكن توجيه النقد لقناة الجزيرة في الحلقة الرابعة بسبب عدم التركيز على دور الولايات المتحدة و"التخلي عن المبادئ الأمريكية" وأنه:

"لا يتعين عليك أن تتفق مع قناة الجزيرة. فأني شخص من المشاهدين أو المُستمعين باستطاعته الدخول إلى شبكة الإنترنت وقراءة الوثائق بنفسه، كون رأيك بنفسك، هذه هي الديمقراطية"

بعد ذلك صرحت قناة الجزيرة بأنه قد عُرضَ على الدكتور/ عريقات وغيره من كبار الأعضاء بمنظمة التحرير الفلسطينية فرصًا عديدة للمشاركة في هذه السلسلة من الحلقات، وذلك على النحو المُبين في رد قناة الجزيرة بالفقرة (ج) الواردة أدناه.

قالت الجزيرة أنه على الرغم من الموقف المُتعمد الذي تبناه الدكتور/ عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ البداية، إلا أنها قامت بتضمين المعلومات السياقية الهامة في سلسلة الحلقات، بما في ذلك عددًا من المُقابلات المُباشرة والمُقابلات المُسجلة والبيانات وتقارير التصريحات الخطية أو الشفهية التي أدلى بها الدكتور/ عريقات أو غيره من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية أو المنظمة نفسها وذلك على النحو المُبين في رد قناة الجزيرة بالفقرة (ج) الواردة أدناه. عملت البرامج أيضًا على إيضاح وإظهار موقف الدكتور/ عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بالرد على القضايا والادعاءات التي أثبتت في هذه السلسلة من الحلقات. في الحلقة الثانية، قامت قناة الجزيرة ببث لقطات من المؤتمر الصحفي الذي عقده الدكتور/ عريقات ردًا على هذه السلسلة، قال فيه:

"لقد قمنا بإيداع كافة وثائقنا مع أشقائنا العرب... كانت الوثائق مُتصلة بمكتبي. سنجري تحقيقًا فيما حدث، وسأكون رهنًا لسيادة القانون. وفيما يتعلق بالمحتوى؛ فإنني لاحظت أن هناك انتقائية وخط بين القضايا".

في الحلقة نفسها، أوضح السيد/ سويشر أن السلطة الفلسطينية رفضت الوثائق الفلسطينية باعتبار أنها "إثارة طائشة". تم إدراج لقطات من مؤتمر صحفي قدمه مسؤول رفيع بمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد/ عبد ربه، والذي صرح بأنه طلب من الباحثين:

"...دراسة مدى اجتزاء الجزيرة لبعض الجمل من سياقها في العبارات المُقتبسة والتي ألقته بطريقة ساخرة في بعض الأحيان".

في الحلقة الثالثة، قام مُقدم البرنامج السيد/ أدريان فينيغان بالتحدث للمُشاهدين قائلًا: "كبار المسؤولين الفلسطينيين يقولون بأنهم ضحايا حملة تشهير"، وقد احتوى البرنامج على لقطات من الاحتجاجات التي خرجت مُناهضة لقناة الجزيرة في رام الله خلال زيارة الرئيس الفلسطيني/ محمود عباس، وصرح السيد/ أدريان فينيغان قائلًا:

"أخبر الرئيس عباس مؤيديه أن قناة الجزيرة تستخدم وثائق مزورة في محاولة منها لتشويه سمعة حكومته".

أظهرت اللقطات أيضًا الرئيس/ محمود عباس وهو يُجيب على القضايا المثارة في هذه البرامج، لاسيما الجزء المُتعلق بأن منظمة التحرير الفلسطينية تعرض على إسرائيل "أكبر أورشليم في التاريخ".

ثم استطرد السيد/ أدريان فينيغان قائلًا:

"في الوقت نفسه قام اثنان من أبرز المفاوضين الفلسطينيين أيضًا بالتشكيك في نزاهة تغطية قناة الجزيرة؛ وهما السيد/ صائب عريقات والسيد/ أحمد قريع، وكلاهما عضو بارز في الوثائق الفلسطينية. أنصار عريقات في مسقط رأسه "أريحا" استقبلوه استقبالًا حارًا فور عودته من القاهرة، حيث كان برفقة عباس. وقد اتهم عريقات وقريع قناة الجزيرة بانتهاج تكتيكات فذرة".

قالت الجزيرة أنها عرضت أيضاً على المشاهدين في الحلقة الثالثة تفاصيل إنكار السلطة الفلسطينية لموافقتها على محاولة اغتيال إسرائيلية لأحد المُقاتلين التابعين لحركة فتح.

صرحت الجزيرة بأن الحلقة الرابعة تنطوي على لقطات من الاحتجاجات التي خرجت مُناهضة لقناة الجزيرة بسبب القضايا التي أثارها في هذه السلسلة من الحلقات وبثت المؤتمر الصحفي المُنعقد بواسطة السيد/ أحمد قريع، كبير مفاوضي مُنظمة التحرير الفلسطينية، والذي تساءل فيه عن كُنه مصالح قناة الجزيرة فيما يتعلق بهذه القصة. عُرِضَ بعد ذلك بيان الدكتور/ عريقات، والذي يقول فيه:

"قناة الجزيرة تعتقد أننا مذنبون إلى أن يُقضى علينا، وبعد تشويه سمعتنا يتعين علينا المثول أمام محكمة جائرة، هذا ما يُسمى بالصحافة المُحابية ٢٠١١ على طريقة الجزيرة. أنا أتحدى قناة الجزيرة أن تقوم بنشر الوثائق الفلسطينية الرسمية وموافقتها بشأن القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين وكافة القضايا الأخرى".

صرحت قناة الجزيرة بأنها قامت ببث موقف الدكتور/ عريقات أو منظمة التحرير الفلسطينية بغض النظر عن مدى العداء أو الانتقاد الموجه لقناة الجزيرة، وذلك بدون أي تدخل أو تعليق سلبي من القناة أو محاولة لإقناع المشاهدين بأن هذا يجب ألا يكون مقبولاً.

صرحت قناة الجزيرة بعد ذلك بأنها قد توخت الحرص في عرض الحقائق والقضايا بطريقة عادلة ونزيهة وهو ما تجلّى من خلال التحليل المُتعمق الذي أجرته مجموعة متنوعة من الخبراء والمراقبين المستقلين في كل حلقة. لقد قدم هؤلاء الخبراء معلومات سياقية وتحليلياً مُستقلاً حتى يتسنى للمشاهد فهم الموضوع والآثار المترتبة على القضايا المُثارة.

قالت قناة الجزيرة أن الحلقة الأولى ساهم فيها كل من السيد/ علي أبو نعمة، المؤسس المشارك للانتفاضة الإلكترونية، والدكتور/ داوود عبد الله، مدير مرصد الشرق الأوسط، والسيد/ شلومو بن عامي، وزير الخارجية الإسرائيلية السابق ووزير الأمن الداخلي. بلغ إجمالي الوقت الممنوح لمُدخلة الخبراء في هذه الحلقة ٢٧ دقيقة. اشتملت الحلقة الثانية على إسهامات من السيد/ شلومو بن عامي، والسيد/ علي أبو نعمة، والسيد/ رامي خوري، مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، وكذلك السيد/ روبرت غرينير^٦، المدير السابق لمركز مكافحة الإرهاب بوكالة المخابرات المركزية. بلغ إجمالي الوقت الممنوح للمُدخلة مع الخبراء في هذه الحلقة ١٩ دقيقة.

اشتملت الحلقة الثالثة على لقطات للسيد/ عبد البارّي عطوان، رئيس تحرير جريدة القدس العربي، والسيد/ اليستر كروك، الوسيط السابق للاتحاد الأوروبي بالشرق الأوسط وضابط مخابرات سابق وخبير في الاستخبارات البريطانية، والسيد/ مارك بيرري، مُحلل سياسية خارجية بواشنطن، والسيد/ أكيفا إدر، كاتب سياسي بارز في الصحيفة الوطنية اليومية الإسرائيلية "هآرتس"، والسيد/ ب. ج. ديرمر، عقيد مُتقاعد بجيش الولايات المتحدة والذي تعامل عن كثب وبشكل مباشر مع قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية. بلغ إجمالي الوقت الممنوح للمُدخلة مع الخبراء في هذه الحلقة ١٩ دقيقة. وقد صرحت الجزيرة بأن الحلقة الرابعة ساهم فيها خبراء هم السيد/ علي أبو نعمة، والسيد/ باتريك ثيروس، السفير الأمريكي السابق بدولة قطر، والدكتور/ داوود عبد الله، والسيد/ كارما نابلسي، الممثل السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية ويشغل الآن منصب زميل بجامعة أكسفورد، والسيد/ مارك بيرري، مع تخصيص ٢٣ دقيقة للمُدخلات مع الخبراء.

أفادت قناة الجزيرة بأن البرامج لم تقتصر على ذكر الدكتور/ عريقات أو منظمة التحرير الفلسطينية بصفة خاصة، في تغطيتها، ولكنها ذكرت ببساطة تحليلها لمحتوى الوثائق الفلسطينية، وقد كانت تعمل بحياد وإنصاف كلي عند التعامل مع مُختلف المنظمات والأفراد والدول المُشار إليها في الوثائق الفلسطينية والتي شاركت في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. على سبيل المثال، تناولت سلسلة الحلقات المواقف التي تبنتها إسرائيل إزاء المفاوضات بعين النقد. تناولت الحلقة الأولى ما يُمكن النظر إليه باعتباره غطرسة إسرائيلية والعناد والتعنّت بشأن القدس على الرغم من إبداء السلطة الفلسطينية استعدادها لتقديم تنازلات فيما يتعلق بالمدينة. بينما تناولت الحلقة الثانية الاقتراح المُقدم من إسرائيل لـ "مقايضة" الآلاف من مواطنيها نظير المزيد من الأراضي.

^٦ روبرت جرينير هو رئيس لشركة الاستشارات المالية والإستراتيجية ERG. تقاعد من وكالة الاستخبارات المركزية عام ٢٠٠٦، بعد ٢٧ عام من العمل في الخدمات السرية بالوكالة.

صرحت الجزيرة بأن سلسلة الحلقات أوردت أيضًا بعض الانتقادات للولايات المتحدة وتم الإشارة في الحلقة الثانية إلى الاقتراح الذي تقدمت به السيدة/ كوندوليزا رايس (وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة) بأنه ينبغي تهجير اللاجئين الفلسطينيين إلى تشيلي والأرجنتين. تناولت الحلقة الثانية رفض الاعتراف بحدود ١٩٦٧ كأساس للتوصل إلى تسوية بين الدولتين من قِبل إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وكذلك رفضها مُساندة ودعم المواقف التي تم اعتمادها سابقًا من قِبل إدارة الرئيس السابق جورج بوش. تمت تغطية هذه القضية في سلسلة الحلقات بوضوح، وأظهرت الإحباط المفهوم لدى السلطة الفلسطينية تجاه موقف الولايات المتحدة. أوردت الحلقة الرابعة أيضًا بعض الانتقادات للولايات المتحدة بشأن الضغط غير المُبرر الذي يبدو أنها تمارسه على السلطة الفلسطينية بغرض إرجاء التصويت على تقرير غولدستون.

قالت قناة الجزيرة بأن سلسلة الحلقات تناولت أيضًا جوانب الوثائق الفلسطينية والتي أظهرت المملكة المتحدة في موقف حرج. في الحلقة الثالثة، تناولت قناة الجزيرة "إفشاء وكشف" مراكز تدريب الشرطة الفلسطينية والمخابرات العامة وخدمات الأمن الوقائي الممولة من قِبل جهاز المخابرات الخارجية البريطانية MI6 والمذكورة في الوثائق الفلسطينية. سلط البرنامج الضوء أيضًا على التلميح الذي يُفيد أن جهاز المخابرات الخارجية البريطانية MI6 أيد اعتقال أعضاء بارزين من حماس وكان متواطئًا في تعذيبهم.

قالت قناة الجزيرة، أن سلسلة الحلقات انطوت على انتقادات لنفسها ولدولة قطر على حدٍ سواء (حيث يقع المقر الرئيسي للقناة) وذلك في الحلقة الرابعة منها. على سبيل المثال، صرح السيد/ سويشر قائلًا:

"هناك شكوى من مفاوضي الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على حدٍ سواء من الدور الذي تلعبه دولة قطر مرارًا وتكرارًا ... والآن تحول هذا الانتقاد إلى هذه القناة، في أغسطس ٢٠٠٨، اتهم السيد/ أحمد قريع قناة الجزيرة مقتبسًا منها نصًا "يشيد بانتصارات حماس" وصرح في شهر سبتمبر قائلًا: "الجزيرة ليست صديقتنا، إنها تُساند حماس".

فيما يتعلق بشكوى الدكتور/ عريقات بشأن الاقتباس والاحتذاء من الوثائق الفلسطينية التي قيل فيها أنه عرض على الإسرائيليين "أكبر أورشليم في التاريخ"، ردت الجزيرة قائلةً بأن موقف الدكتور/ عريقات بهذا الصدد كان غير متسق. لقد ذكر الدكتور/ عريقات في رسالة وجهها إلى هيئة تنظيم الاتصالات البريطانية (أوفكوم) أن هذا الاقتباس "نُسب إليه بشكل غير دقيق" وذكر في مُقابلة مع قناة الجزيرة العربية أن هذا الاقتباس "وهمي ومُزيف". ومع ذلك، أورد الدكتور/ عريقات في شكواه أيضًا أن تعليقه "ربما كان ردًا على التعليق الإسرائيلي بأن العرض الفلسطيني لمبادلة الأراضي في القدس غير كافٍ". قالت الجزيرة أنه في ظل هذه الظروف، لم يكن قد اتضح بعد ما إذا كان الدكتور/ عريقات قد سلّم بأنه استخدم تلك الكلمات الموجودة بالاقتباس، غير أن الوثائق ذات الصلة سجلت عنه استخدام هذه الكلمات على أي حال من الأحوال.

فيما يتعلق بتصريح الدكتور/ عريقات بأن محاضر الاجتماعات كانت "مُختزلة" و"تشتمل أحيانًا على مُغالطات وأخطاء"، ردت الجزيرة قائلةً بأن محاضر الاجتماعات بدت كاملة تمامًا ومُفصلة ورسمية ومسجلة حرفيًا، وأن قناة الجزيرة تحملت المسؤولية التامة عن المُضي قُدماً على هذا الأساس. المُقطّعات المروية خلال البث التمثيلي في الحلقة الأولى أخذت كلمة بكلمة من المحاضر الرسمية، والتي يظهر فيها قول الدكتور/ عريقات:

"إسرائيل تريد حل الدولتين ولكنها غير واثقة. إنهم يرجون حدوث ذلك أكثر مما تعتقد، وأحيانًا تفوق رغبتهم هذه رغبة الفلسطينيين. فما تحويه هذه الأوراق يمنحهم أكبر أورشليم في التاريخ اليهودي، مع عودة عدد رمزي من اللاجئين، ودولة منزوعة السلاح ... ما الذي كان بإمكانني تقديمه أكثر من هذا؟"

ردت الجزيرة بأن خلفية تصريحات الدكتور/ عريقات كانت التفاوض على حل الدولتين والتعنّت الإسرائيلي وأن سلسلة الحلقات أسفرت عن استعداد الدكتور/ عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقديم تنازلات بشأن القدس لتحقيق حل الدولتين. وقالت الجزيرة أن المحاضر التي استشهد بها الدكتور/ عريقات في شكواه تدعم وتؤيد هذا الموقف وأن إعادة تمثيل البرنامج للاجتماع أظهر الدكتور/ عريقات بطريقة عادلة ومُحايدة، حتى أنها أشارت بوضوح وجلاء إلى غضبه وحقه الطبيعي والمُبرر فيما يتعلق بالعداوت والتعنّت الإسرائيلي إزاء قضية القدس.

ب) ولقد ردت الجزيرة على الشكوى بأن المقطّعات التي تمت معالجتها درامياً لمحاضر الاجتماعات غير الرسمية عالية الحساسية كانت غير لائقة وأنها تمت دون الرجوع إلى أي شخص ممن شاركوا فعلياً في تلك المناقشات.

ذكرت الجزيرة أن تلك الشكوى ليست متعلقة بأعمال إعادة تمثيل أو مقتطفات بعينها من البرنامج، بل إنها شكوى عامة. وقال المذيع إنه كان من الملائم إعادة تمثيل أجزاء من اجتماعات المفاوضات الهامة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة حول مستقبل فلسطين وإسرائيل.

ولقد ذكرت الجزيرة كذلك أن كل حلقة من الحلقات ذات الصلة حملت عنوان "إعادة تمثيل"، وذلك ليدرك المشاهدون أن ما يشاهدونه ليس إلا حلقات معالجة درامياً وأنها أقرت أن أداء الأصوات ورسم الشخصيات لا يمثل تحديداً كيف تحدث الأفراد المعنيين أو أشاروا إبان الاجتماعات التي تم إعادة تمثيلها. ولقد أكد المذيع أن هذه الحلقات لا تحتوي على أي شيء، على صعيد الأداء الصوتي أو الموسيقى أو رسم الشخصيات، كان الغرض منه تصوير الدكتور صائب عريقات أو أفراد آخرين من السلطة الفلسطينية على نحو سلبي. كما ذكر أن نفس المعالجة الدرامية ورسم الشخصيات قد تم استخدامها مع جميع الأفراد المشاركين في المفاوضات والذين تم تقديمهم في عمليات إعادة التمثيل، سواء كانوا من الإسرائيليين أو الفلسطينيين أو الأمريكيين. ولقد كان الحوار في الأجزاء المعاد تمثيلها قائماً على المحاضر الفعلية لجلسات الاجتماعات المعنية ولم يكن نتاجاً لعمل فني.

وذكرت الجزيرة أن الأجزاء القصيرة المعاد تمثيلها لم تستعرض سوى جزء ضئيل للغاية من تغطية البرنامج للوثائق الفلسطينية، حيث تم تخصيص الغالبية العظمى من كل برنامج لاستعراض تقارير مقامة من مراسلين في فلسطين وإسرائيل، والذين أجروا لقاءات صحفية مع ممثلين للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية علاوة على نخبة من المحللين المحنكين. فضلاً عما سبق، فإن جميع المستندات المدرجة ضمن الوثائق الفلسطينية، بما فيها محاضر الاجتماعات التي تعرضت لإعادة التمثيل، متوافرة على الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة. ومن ثم أصبح في متناول يد المشاهدين ثروة من المصادر التي تفوق كثيراً الأجزاء القصيرة المعاد تمثيلها، ليكونوا آراءهم الخاصة بشأن الأحداث المعنية.

ج) ثم ردت الجزيرة على الشكوى بأنه كان يجب إتاحة الفرصة المواتية للسيد صائب عريقات للتحقق من صحة المستندات المشار إليها في البرنامج ولصيغة رد قائم على معلومات دقيقة. فأجابت الجزيرة في البداية بأن لديها مخاوف أمنية مبررة إذا ما علمت منظمة التحرير الفلسطينية مسبقاً بمجمل القضايا التي سيتم مناقشتها ضمن الحلقات، في ضوء الهجمات الشرسة التي تعرض لها مكتب الجزيرة في رام الله والتي وقعت عقب إذاعة أولى حلقات البرنامج.

ولقد أكدت الجزيرة بأنها على الرغم من هذا الهاجس الأمني، فإن السيد عريقات قد حظي بفرص عديدة ومناسبة للرد على القضايا المعنية قبل إذاعة الحلقات. فلقد حاول معدو البرنامج الاتصال بالدكتور عريقات في عدد من المواقف قبل الإذاعة، إلا أنه تعذر عليهم الوصول إليه. وعلى الرغم من ذلك، تمكن أحد أفراد صناع البرنامج والذي يعمل في القناة الشقيقة للجزيرة، الجزيرة العربية، من التحدث إلى الدكتور صائب عريقات على هاتفه المحمول في الساعة ١٤:٠٠ (بتوقيت جرينتش) في يوم ٢٣ يناير ٢٠١١ لدعوته لحضور البرنامج في ذلك اليوم. ولقد تم إعلام السيد عريقات بفحوى موضوع اللقاء، وأنه سيدور حول محاضر جلسات دورات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. ورفض الدكتور عريقات المشاركة، إلا أنه في تمام الساعة ١٧:٣٠ قام بالاتصال بمكتب اللقاء مبدئياً رغبته في معرفة المزيد حول المقابلة المقترحة. ولقد قام المنتج بقراءة المقتطفات الخاصة بالدكتور عريقات في أحد الوثائق وأخبره بأنه يمكنه الاطلاع على الوثائق الفلسطينية بأكملها أثناء تواجده في مكتب الجزيرة ثم يقرر بعدها المشاركة من عدمها في اللقاء. ولقد أبدى السيد عريقات موافقته على عقد لقاء مع كل من الجزيرة العربية والجزيرة. ولقد أوضح مقدم قناة الجزيرة في مطلع أول برنامج أن الجزيرة قد قامت بدعوة الدكتور عريقات للظهور في البرنامج قائلاً "نحن نأمل أن ينضم إلينا في وقت لاحق". ومع ذلك، بعد لقائه مع الجزيرة العربية، غادر السيد عريقات منفِعلاً بغضب ورفض إجراء اللقاء المتفق عليه مع الجزيرة. ولقد حاول صناع البرنامج الاتصال بالدكتور عريقات مرات عدة في يومي ٢٣ و ٢٤ يناير ٢٠١١ لكي يعرضوا عليه فرصة الرد على القضايا المثارة في الحلقات، لكنهم كانوا يجدون هاتفه إما مشغولاً أو أنه لم يكن يرد على الاتصال أو أنه كان يقوم بإغلاق الخط. وعلاوة على تلك المحاولات لإشراك الدكتور عريقات في البرامج، قالت الجزيرة أن أحد معدّي البرنامج قد اتصل كذلك بممثل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية السيدة حنان عشاوي، والتي رفضت بدورها المشاركة، على أساس اعتزام منظمة التحرير الفلسطينية مقاطعة الحلقات. وعلى الرغم من الصعوبات الناجمة عن هذا القرار، فلقد أكدت الجزيرة أن معدّي البرنامج لم يدخروا جهداً لاستخدام مقتطفات من حديث الدكتور عريقات مع قناة الجزيرة العربية ليؤكدوا على أنهم أدجروا رؤيته حيال الموضوعات المثارة في البرامج. كما ذكرت الجزيرة، وفقاً لإقرار الدكتور عريقات بنفسه أن بعض هذه الوثائق على الأقل قد تم تسريبها من مكتبه الخاص، فإنه كان يفترض أن يكون على معرفة جيدة بها قبل بث الحلقات.

وقالت الجزيرة أن البرنامج قد اشتمل على عدد من اللقاءات المباشرة وبعض البيانات من لقاءات مسجلة وتقارير حول بيانات خطية وشهية للدكتور عريقات ولأعضاء آخرين في منظمة التحرير الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية نفسها.

ذكرت الجزيرة أنه في الحلقة الأولى، أوضح مقدم البرنامج أنه قد تمت دعوة السيد عريقات للحضور، كما استعرض البرنامج جزءاً من حوار مع قناة الجزيرة العربية. كما أفصح مقدم البرنامج أن السيد عريقات قد أنكر تقديمه أية تنازلات وعروض فيما يتعلق بالقدس. كما أورد البرنامج مقتطفات من لقاء سبق تسجيله مع الدكتور عريقات قبل بث ذلك البرنامج بأسابيع قليلة، والذي أكد فيه صحة الرواية القائلة بأن فريقه قام أثناء المفاوضات برسم عرض الاستيطان الإسرائيلي "على منديل"

وذكرت الجزيرة أن البرنامج الثاني قد تضمن لقاءً مع أحد كبار مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية، وهو السيد شعث، والذي تم منحه من خلاله كل الفرص المتاحة للرد على القضايا المطروحة وعرض آرائه وآراء منظمة التحرير الفلسطينية. كما مُنح السيد شعث الفرصة للرد على سؤال طرحه أحد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والذي سألته متى ستقوم منظمة التحرير الفلسطينية بجمع أغراضها والرحيل تاركة الفرصة للفلسطينيين ليقرروا مصيرهم ومستقبلهم بأنفسهم. كما حظي السيد شعث بالفرصة للرد على انتقادات بشأن شرعية السلطة الفلسطينية واستعراض وجهات نظره ووجهات نظر منظمة التحرير الفلسطينية فيما إذا كانت الوثائق الفلسطينية أصلية. كما استعرض السيد شعث موقف منظمة التحرير الفلسطينية حيال محتوى الوثائق الفلسطينية، حسبما عرضت على شاشة الجزيرة، كما رد على جزء من لقاء الدكتور عريقات في حلقة اليوم السابق من البرنامج. كما أجاب على أسئلة تتعلق بالتأثير طويل المدى لتسريب الوثائق الفلسطينية على السلطة الفلسطينية، وما إذا كانت تعتبر هي الجهة الأنسب للتفاوض نيابة عن الفلسطينيين وما إذا كانت لا تزال تتمتع بالشرعية.

وقالت الجزيرة أن البرنامج الثالث قد اشتمل على لقاء مع اللواء الدميري، المتحدث الرسمي باسم أجهزة الأمن الفلسطينية، توجّهت إليه خلاله بالسؤال عما إذا كان لأجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية أي دور في اغتيال السيد المدهون. ولقد تم منح اللواء الدميري الفرصة للتعليق على جزء من الوثائق الفلسطينية منسوب إلى الدكتور عريقات، والذي جاء فيه: لقد كان لزاماً علينا أن نقتل فلسطينيين لتأسيس سلطة واحدة وسلاح واحد وإرساء سيادة القانون. نحن نواصل الوفاء بالتزاماتنا".

وذكرت الجزيرة أنه كان هناك، في الحلقة الأخيرة، لقاء مع السيد حمد، أحد مستشاري زعيم منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس الفلسطيني محمود عباس، والذي قام بالتعليق على اقتراح بأن السلطة الفلسطينية قد أذعنت للضغوط الأمريكية حينما عمدت إلى تأخير تقرير غولدستون. كما اشتملت تلك الحلقة من البرنامج كذلك على مقتطف من اللقاء الذي تم إجراؤه مع الدكتور عريقات على قناة الجزيرة العربية، والذي حظي خلاله بالفرصة للرد على الادعاءات التي تنطوي عليها الوثائق الفلسطينية والقضايا المطروحة في حلقات البرنامج.

الانتهاك غير المبرر للخصوصية

قامت الجزيرة عقب ذلك بالرد على شكوى بأنه قد تم انتهاك خصوصية الدكتور عريقات وخصوصية منظمة التحرير الفلسطينية على نحو غير مبرر أثناء إعداد وإذاعة البرنامج.

(د) ردًا على الشكوى بأن البرنامج قد اشتمل على تفاصيل مستندات سرية تمت سرقتها من مكتب الدكتور عريقات على نحو يمثل انتهاكاً للسرية وبدون موافقته أو موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، قالت الجزيرة أن ميثاق أوفكوم للبت ("الميثاق") يهدف بوضوح إلى حماية خصوصية الحياة الخاصة والعائلية للأفراد. ولقد أكد مقدم البرنامج أن موضوع الحلقات لا يمت بصلة للحياة الخاصة للسيد عريقات أو لأي من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية وأن البرنامج لم يحتو على أي شيء يمكن للسيد عريقات أو لمنظمة التحرير الفلسطينية أن يتوقعا من باب المنطق التمتع بحق الخصوصية بشأنه.

ولقد قالت الجزيرة أن البرنامج يتناول علاقات عامة ذات أهمية سياسية ودولية هائلة، وهي على الأخص مستقبل فلسطين وإسرائيل وإمكانيات تحقيق الاستقرار في المنطقة. كما أكدت الجزيرة أن السيد عريقات وباقي كبار الأعضاء والمفاوضين في منظمة التحرير الفلسطينية كانوا جميعاً تحت نظر أعين شعوب العالم إبان إذاعة الحلقات. ولقد كان لقراراتهم وأعمالهم تأثيراً كبيراً على مستقبل وأمن الشعب الفلسطيني ولم يكن هناك ثمة شك في أهمية تحري تلك القرارات والأعمال وتحليلها على نحو انتقادي، كاشفة السجلات الوثائقية وإظهار السيد

عريقات ومنظمة التحرير الفلسطيني على النحو الذي بدوا به في البرنامج. وتقول الجزيرة أنه في حالة ما إذا كان هناك أي تبرير لأي انتهاك لخصوصية السيد عريقات أو خصوصية منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه لم يكن هناك ما يدعو للحصول على موافقة السيد عريقات أو أي شخص آخر ضمن منظمة التحرير الفلسطينية قبل البث. كما ذكرت الجزيرة أنه قبل بدء إذاعة البرنامج، اقتطع معدوه من محتوى الوثائق الفلسطينية أي معلومات خاصة ببيانات الاتصال الشخصية، مثل عناوين البريد الإلكتروني وأرقام الهاتف لحماية خصوصية الأفراد المعنيين.

القرار

تتضمن المهام القانونية لهيئة تنظيم الاتصالات البريطانية "أوفكوم"، فيما يتعلق بجميع الخدمات التلفزيونية واللاسلكية، تطبيق المعايير التي توفر حماية كافية للجمهور ولجميع الأشخاص الآخرين من الانتهاك غير العادل وغير المبرر للخصوصية، أو من خلال صناعة البرامج التي تنطوي عليها هذه الخدمات.

وسعيًا منها لتنفيذ المهام المنوطة بها، وضعت أوفكوم في اعتبارها الحاجة إلى تأمين تطبيق تلك المعايير على النحو الذي يضمن توفير أكبر قدر ممكن ومناسب من حرية التعبير. كما أن أوفكوم ملتزمة، في جميع الحالات، بالامتثال للمبادئ التي تضمن التزام الأنشطة التنظيمية بالشفافية والمساءلة والتناسب والاتساق والموجهة فقط إلى الحالات التي تستوجب اتخاذ أفعالاً حاسمة.

وحتى تفي بالتزاماتها، قامت أوفكوم بدراسة كافة المواد ذات الصلة المقدمة من الطرفين بعناية. وهو ما اشتمل على تسجيلات البرامج حسبما تمت إذاعتها ونصوصها والدفع الخطية المقدمة من كلا الطرفين.

عند تناول الشكاوى المعنية بالمعاملة غير العادلة، تضع أوفكوم في اعتبارها ما إذا كانت أعمال الشركة المذيعه تضمن أن يتجنب البرنامج المذاع المعاملة غير المنصفة أو غير العادلة للأفراد والمنظمات، حسبما هو منصوص عليه في القاعدة ٧-١ من الميثاق. ولقد وضعت أوفكوم هذه القاعدة قيد الاعتبار عند اتخاذ قراراتها بشأن الشكاوى الرئيسية الواردة أدناه بالتفصيل.

(أ) قامت أوفكوم في بادئ الأمر بتناول الشكاوى المقدمة من الدكتور عريقات بخصوص معاملته بطريقة ظالمة أو غير منصفة نظرًا لقيام البرنامج على نحو متعمد بحذف معلومات سياقية هامة والتي كانت ستساعد المشاهدين على الفهم الصحيح للموضوعات التي خضعت للمناقشة أثناء جلسات التفاوض التي تم عرضها. و عوضًا عن ذلك، ركز البرنامج فقط على مناقشات فردية ومقتطفات خاصة تم استقطاعها من سياقها الصحيح من محاضر الجلسات غير الرسمية. ولقد ذكر الدكتور عريقات أن تلك المحاضر عادة ما كانت تحرر على نحو مختصر من قبل المشاركين أنفسهم كما كانت تحتوي أحياناً أخرى على مغالطات.

وعند تناولها هذا الجزء من الشكاوى، استندت أوفكوم إلى المادة ٧-٩ من الميثاق، والتي تنص على أنه قبل نشر برنامج واقعي، يتعين على الجهات المذيعه أن تتخذ كافة سبل العناية المعقولة للتأكد من عدم وجود أي حقائق هامة لم يتم عرضها أو تم إغفالها أو حذفها على نحو غير منصف بصدد شخص ما أو منظمة.

ولقد قامت أوفكوم بتقييم البرامج على نحو مجمل وارتأت أنه من خلال تلك البرامج الأربعة تم بالتفصيل تناول عدد من القضايا التي ترتبط بعملية السلام في الشرق الأوسط، مع استخدام الوثائق الفلسطينية كوسيلة لإيضاح بعض النقاط التي تتم إثارتها. ولقد تضمنت تلك القضايا حجم التنازلات التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية من خلال المفاوضات، ولاسيما المفاوضات المعنية بمدينة القدس وكيفية التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين والدور الذي تضطلع به قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية وردود الفعل إزاء الوثائق الفلسطينية والغزو الإسرائيلي لغزة والتباطؤ في نشر تقرير غولدستون. ولقد رأت أوفكوم أن البرامج قد تضمنت قدرًا كبيرًا من التحليل التفصيلي للموضوعات المطروحة، سواء من قبل مقدمي البرامج والمراسلين المشاركين أو من خلال المناقشات المطولة التي تمت بين مجموعة واسعة النطاق من ضيوف البرنامج.

ولقد اعتبرت أوفكوم أنه بتلقيهم الوثائق الفلسطينية من مصدر مجهول الهوية، فإن مُعدي البرنامج قد قاموا باتخاذ خطوات حاسمة لإثبات صحة المستندات. ولقد لاحظت أوفكوم أن مُعدي البرنامج قد ذكروا أن هناك خمسة مصادر مختلفة من داخل السلطة الفلسطينية شاركوا في صناعة تلك السلسلة من الحلقات وأنهم تحققوا من مصداقية المستندات مع كل من هؤلاء المصادر الخمسة على حدة. ولقد شارك في تلك العملية مفاوض سابق في السلطة الفلسطينية، كما تحدث مُعدو البرنامج كذلك مع بعض الشخصيات الأمريكية التي سبق لها حضور بعض الجلسات المشار إليها في الوثائق. كما تحدث مُعدو البرنامج مع ممثلين لجهاز المخابرات الأمريكية والبريطانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الشكوى التي قدمت كانت معنية بصفة الخصوص بالحذف المزعم لمعلومات سياقية هامة وليس بالخطوات التي تم اتخاذها للتحقق من صحة المعلومات المقدمة.

ولقد أدركت أوفكوم أن الوثائق الفلسطينية قد اشتملت على عدد كبير من المستندات، والتي لا تمثل في حد ذاتها إلا جزءاً من عملية تفاوض بالغة التعقيد. ومن ثم، فإن عرض تلك المادة في برنامج مكون من أربعة حلقات مسلسلة يعني بما لا يدع مجالاً للشك أنه سيتم حذف جزء كبير من تلك المستندات. ولقد كان الأمر يتمثل بالنسبة لأوفكوم في النظر في ما إذا كانت الأجزاء المحذوفة، على نحو مجمل، قد أدت إلى عدم إنصاف الدكتور عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي ظل هذا السياق، لاحظت أوفكوم أنه تمت إتاحة جميع الوثائق الفلسطينية على الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة وأنه تم لفت انتباه المشاهدين في عدد من المواقف إلى تلك الحقيقة طوال حلقات البرنامج. كما ذكرت أوفكوم أن القاعدة ٧-١ من الميثاق إنما ترتبط بصفة خاصة بعدم الإنصاف داخل البرامج عند إذاعتها وتبني الرأي القائل بأن مجرد توجيه المشاهدين نحو كمية ضخمة من المعلومات المنشورة والتي لن يُقدم على الأرجح سوى أقلية على الاطلاع عليها بالتفصيل لا يبرر في حد ذاته حذف حقائق هامة من المادة المداعة على نحو يؤدي إلى عدم الإنصاف. ومع ذلك، رأت أوفكوم أنه، في ضوء الحجم الكبير للبيانات الموجودة، فإن نشر المعلومات على الإنترنت كان طريقة جيدة لاطلاع المشاهدين على التفاصيل في ظل سياق المادة المنشورة.

ومع مراعاة هذه الشكوى الرئيسية، قامت شركة أوفكوم أيضاً بالأخذ في الاعتبار الخطوات التي تم اتخاذها لمطالبة الدكتور عريقات بالمشاركة في البرنامج، وفي ظل غياب مثل هذه المشاركة، اشتملت الخطوات التي اتخذت لتوضيح موقفه فيما يتعلق بالانتقادات التي وُجّهت إليه و / أو إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وذلك على النحو المبين في القرار المعنون (ج) المذكور أدناه.

عملت أوفكوم أيضاً على دراسة مجموعة واسعة ومتنوعة من التعليقات الخاصة بأشخاص مستقلين ساهموا وشاركوا في البرامج الأربعة وأبدوا رأيهم حول القضايا المثارة. أشارت أوفكوم إلى أنه على الرغم من أن البرامج انطوت على العديد من الانتقادات الموجهة للدكتور/ عريقات، إلا أنها تضمنت أيضاً انتقادات لغيره من الأشخاص المشاركين في عملية السلام بالشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وقد تمت الإشارة في الحلقة الرابعة أيضاً إلى الانتقادات التي تُعبر عن رأي قناة الجزيرة نفسها. أقرت أوفكوم بأن عرض قدر كبير من المواد لا يعني بالضرورة إغفال بعض التفاصيل، ولكنها لاحظت أنه لم يتم تزويدها بأمثلة محددة، والتي قد كانت متاحة لدى قناة الجزيرة، والتي كان من شأن إذاعتها أن يذهب بالمادة المداعة إلى منعطف مُختلف للغاية.

عندما يتم أخذ كل هذه العوامل في الاعتبار، لاسيما إدراج موقف الدكتور عريقات بشأن الانتقادات الموجهة إليه أو إلى منظمة التحرير الفلسطينية، تستبين حقيقة أن هذه البرامج كانت تبحث عملية السلام في الشرق الأوسط عبر العديد من وجهات النظر المختلفة والتي اشتملت على مساهمات مجموعة من المُعلقين الخبراء، ومن ثم خلصت أوفكوم إلى أن قناة الجزيرة قد أولت اهتماماً معقولاً بهذه القضايا لكي تكون على اقتناع تام بأن حقائق المادة لم تُقدم أو يتم إغفالها أو تجاهلها بطريقة لم تكن عادلة أو غير مُنصفة للدكتور/ عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

فيما يتعلق بالمثل الخاص بالظلم والجور الذي أشار إليه الدكتور عريقات في هذا الصدد، فهناك إشارة محددة منسوبة إليه وهي قوله أثناء المفاوضات بأنه يعرض "أكبر أورشليم في التاريخ"، وقد أشارت أوفكوم إلى أن الدكتور عريقات ادعى أن هذا الاقتباس منسوب إليه عن طريق الخطأ. أوفكوم ليست في موقع يمكنها من تحديد ما إذا كان الدكتور عريقات قد تلفظ في الواقع بتلك الكلمات المنسوبة إليه أم أنها تُلخص موقفه بشكل صحيح. وعلى أية حال، فهناك تسجيل في الوثائق الفلسطينية يُفيد بأنه أدلى بهذا التصريح في الاجتماع المُنعقد بتاريخ ١٥

يناير ٢٠١٠، وعلى النحو المبين أعلاه، قام معدو البرامج باتخاذ عددًا من الخطوات المناسبة للتحقق من صحة وموثوقية هذه الوثائق. بعد التحقق من صحة الوثائق التي كانت تُمثل سجلات دبلوماسية والتي كانت أيضًا بحوزة منظمة التحرير الفلسطينية، فإن استخدام قناة الجزيرة لها بهذه الطريقة لم يكن أمرًا مُحجفًا أو غير مُنصف على الإطلاق. على أية حال، أشارت أوفكوم إلى أن البرنامج يحتوي على لقطات من مقابلة مع قناة الجزيرة العربية، وفي هذه المقابلة صرح الدكتور عريقات أن هذا الاقتباس المنسوب إليه "وهي ومُزيف"، وذلك لكي يُدرك المُشاهدون أن الدكتور عريقات يُنكر أنه قال تلك العبارة المنسوبة إليه.

أشارت أوفكوم إلى قول الدكتور عريقات أيضًا بأن محاضر اجتماعات المفاوضات كانت "مُختزلة" وأحيانًا كانت تتطوي على "مُغالطات وأخطاء". أقرت أوفكوم بذلك، في حين أن المحاضر لا تمثل تسجيلًا حرفيًا للاجتماعات، ومن الوارد حدوث أخطاء، وعلى الرغم من ذلك فهي سجلات دبلوماسية مُحفظ بها من قِبَل مُنظمة التحرير الفلسطينية، ونظرًا للخطوات التي تم اتخاذها للتحقق من صحة الوثائق، فمن ثم يكون من حق مُعدي البرنامج الاستناد إلى محتوى هذه الوثائق. بالإضافة إلى ذلك، اعتبرت أوفكوم أنه قد تمت الإشارة بوضوح في البرنامج إلى أن مُعدي البرنامج يستندون إلى السجلات الوثائقية بدلاً من الاعتماد على الأفراد الذين حضروا بالفعل (والتي قد تتطوي أيضًا على مُغالطات أو معلومات غير دقيقة بكل تأكيد).

بناءً على ذلك، رأت أوفكوم أن الدكتور عريقات لم يتعرض لأي ظلم في هذا الصدد.

(ب) قامت أوفكوم بعد ذلك بالبيت في الشكوى التي مفادها بأن المُقتطفات تم أخذها من محاضر غير رسمية للقاءات في غاية الحساسية ومعالجتها بشكل درامي وكان ذلك أمرًا غير مُلائم.

عند النظر في هذا الجزء من الشكوى، أبدت أوفكوم اهتمامها بالمادة ٩-٧ على النحو المبين في الفقرة (أ) المذكورة أعلاه، وكذلك المادة ١٠-٧ التي تنص على أن البرامج - مثل المسرحيات والأعمال الدرامية القائمة على الوقائع - لا ينبغي أن تقوم بتوصيف وقائع أو أحداث أو أفراد أو مؤسسات بطريقة تُعد مُحجفة أو غير مُنصفة لفرد أو مُنظمة ما.

أشارت أوفكوم إلى قول الدكتور عريقات بأن هذا قد تم دون استشارة أحد ممن شاركوا فعليًا في هذه المناقشات وأن المُذيع قد تخطى حدود آداب السلوك وتعامل بحرية وجرأة فيما يتعلق بتنظيم الصوت وتضمين موسيقى درامية وتصوير الشخصية بشكل يهدف عمدًا إلى التأثير بطريقة سلبية على إدراك المُشاهد.

أشارت أوفكوم إلى أن الدكتور عريقات لم يتطرق إلى أية عملية إعادة تمثيل خاصة في شكواه. بيد أنها أشارت أيضًا إلى أن سلسلة الحلقات قد اشتملت على عدد من عمليات إعادة التمثيل الدرامي للاجتماعات التفاوضية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة حول مستقبل فلسطين وإسرائيل. تم إيراد تعليق مصاحب لكل مشهد يفيد بأنه إعادة تمثيل، واعتبرت أوفكوم أن المُشاهدين لم يساورهم أدنى شك بأنها على ما هي عليه.

في هذا السياق، قامت أوفكوم بدراسة ما إذا كان من المُلائم استخدام مُقتطفات من المحاضر كأساس للمعالجة الدرامية من عدمه، وإذا كان الأمر كذلك، فمن ثم دراسة ما إذا كان ضروريًا التشاور مع الأفراد الذين شاركوا بشكل شخصي في هذه المناقشات، كما اقترح الدكتور عريقات. رأت أوفكوم أنه على الرغم من أن المحاضر لا تمثل سجلًا حرفيًا للاجتماعات، إلا أنها سجلات دبلوماسية بحوزة مُنظمة التحرير الفلسطينية، ومتى تم اتخاذ الخطوات المناسبة للتحقق من صحتها كما حدث في هذه الحالة، تكون بالتالي قادرة على تكوين أساس لإعادة التمثيل. اعتبرت أوفكوم أنه على الرغم من أن المُدخلات المُتأتية من الأفراد الذين حضروا قد تكون مُفيدة في إعادة التمثيل الدرامي، إلا أن هذه المُدخلات لا تُعد شرطًا ضروريًا لتجنب الظلم. حيث أن المُطالبة بها في جميع الحالات ستكون بمثابة تدخل غير مُتناسب مع حرية الرأي والتعبير.

من وجهة نظر أوفكوم، لا يوجد شيء البتة في الطريقة التي قُدم بها الدكتور عريقات قد يؤثر سلبًا على تصورات المُشاهدين. بل أنها اعتبرت أن المُشاهدين من المُرجح أن يكونوا آراءهم على أساس الكلمات التي ألقاها الممثل، والتي تم استخلاصها في المقام الأول من محاضر الاجتماعات. أعربت أوفكوم عن اقتناعها بأن الوقائع المادية لم تُعرض في البرامج أو تُحذف منها بطريقة مُحجفة أو غير عادلة في حق الدكتور عريقات، وذلك للأسباب المُبيّنة في إطار الفقرة (أ) المذكورة أعلاه. في ظل هذه الظروف والملابسات، خلصت أوفكوم إلى أنه لم يكن هناك أي ظلم أو غبن واقع على الدكتور عريقات كنتيجة لتضمين البرامج إعادة التمثيل الدرامي للاجتماعات التفاوضية. بناءً على ذلك، رأت أوفكوم أن الدكتور عريقات لم يتعرض لأي ظلم في هذا الصدد.

(ج) بالنظر إلى حجم ونطاق الوثائق والادعاءات، نظرت أوفكوم في الشكوى الخاصة بأنه كان يتعين على الدكتور عريقات أن يحصل على الوقت الكافي ليتحقق من صحة الوثائق ويصوغ ردًا إعلاميًا.

عند نظر هذا الجزء من الشكوى، رجعت أوفكوم إلى المادة رقم ٧-١١ من الميثاق التي تنص على أنه إذا ادعى أحد البرامج وجود مخالفة أو عدم كفاءة أو ادعى ادعاءات أخرى خطيرة، يتعين منح المعنيين الوقت الكافي والفرصة المناسبة للرد.

لاحظت أوفكوم أن الدكتور عريقات أكد أنه لم يتم إعلامه مسبقًا من معدي البرنامج بالوثائق التي ذكرتها قناة الجزيرة العربية في بادئ الأمر في مساء البث الأول. وعندما استعلم الدكتور صائب عريقات عن موضوع البرنامج، رفضت قناة الجزيرة العربية الإفصاح له، فامتنع عن المشاركة. عندما عاود معدو البرنامج الاتصال به وأخبروه بأنهم يريدون الحصول على تعليقه حول وثائق المفاوضات، وافق على الظهور في ذلك البرنامج ذلك المساء. وجدت أوفكوم أيضًا أن الدكتور عريقات قد ذكر أنه قد تم التريص به بمجموعة كبيرة مخابئة من الوثائق المشكوك في صحتها التي لم يكن على علم بها مسبقًا، بينما حصل جميع المعلقين الآخرين في ذلك المساء على المجموعة الكاملة من الوثائق وتمكنوا من الاطلاع عليها لبعض الوقت (حيث زعم الدكتور عريقات أنهم كانوا يستشهدون منها مباشرة أثناء البرنامج على بعض التصريحات التي أدلى بها).

وجدت أوفكوم أن البرامج قد تضمنت عددًا من الادعاءات الخطيرة بخصوص الدكتور عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية والدور الذي لعبه في عملية السلام بالشرق الأوسط. وتحديداً، تضمنت البرامج ادعاءات خطيرة فيما يتعلق بمدى التنازلات التي قدمها الدكتور عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية أثناء المفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم، كان يتعين على القائم على البث منح عريقات الفرصة الملائمة والوقت الكافي للرد.

لاحظت أوفكوم أن قناة الجزيرة قد ذكرت أنه كانت لديها مخاوف أمنية إذا أفصح معدو البرنامج لمنظمة التحرير الفلسطينية مسبقًا عن القضايا الكاملة المقرر طرحها للنقاش في سلسلة حلقات البرنامج، نظرًا للهجمات التي وقعت على مكتب قناة الجزيرة برام الله بعد بث البرنامج الأول. ومع ذلك، وجدت أوفكوم أنه ومع هذه المخاوف، بذل معدو البرنامج عددًا من المحاولات للاتصال بالدكتور عريقات قبل البث، إلا أن هذه المحاولات لم تتمكن من تأكيد مشاركته.

لوحظ أيضًا أن أحد معدي البرنامج بقناة الجزيرة العربية قد تحدث إلى الدكتور عريقات في ٢٣ يناير ٢٠١١ ودعا لبرنامج في ذلك اليوم. وبعد رفضه للدعوة في بادئ الأمر، لاحظت أوفكوم موافقة الدكتور عريقات على إجراء مقابلات تليفزيونية في كل من قناة الجزيرة العربية وقناة الجزيرة الإنجليزية. وقبل المشاركة في المقابلة، قام الدكتور عريقات بمراجعة وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بمكتب الجزيرة. ومع ذلك، فقد رفض الدكتور عريقات - بعد بث المقابلة على قناة الجزيرة العربية - المشاركة في المقابلة المخطط لها مع قناة الجزيرة.

كما وضعت أوفكوم في اعتبارها أيضًا محاولات معدي البرنامج للاتصال بالدكتور عريقات في عدد من المناسبات في ٢٣ و ٢٤ يناير ٢٠١١ لإتاحة الفرصة له للرد على القضايا المثارة في الحلقات، إلا أنهم لم يتمكنوا من الاتصال به.

رأت أوفكوم وجود مادة كبيرة قيد البحث فيما يتعلق بحلقات البرنامج وأقرت بأن الدكتور عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية ربما كانا سيفضلان فترة أطول عن تلك التي كانت متاحة لإعداد ردودهما. ربما توجد ظروف يكون من المناسب فيها السماح بالاطلاع على الوثائق التي تكون صحتها محلًا للنزاع وذلك كجزء من الخطوات المعقولة التي يتخذها القائم على البث لضمان عدم تقديم الحقائق أو تجاهلها أو حذفها بشكل غير عادل. ومع ذلك، فإننا نظرننا - فيما يتعلق بموضوع القضية - الخطوات التي اتخذتها قناة الجزيرة للتحقق من صحة المادة واعتبرنا أن هذه الخطوات منطقية في هذه الحالة. ترتبط المادة رقم ٧-١١، في المقام الأول، بجوهر الادعاءات وتنص على أنه "إذا ادعى أحد البرامج وجود مخالفة أو عدم كفاءة ما أو ادعى ادعاءات أخرى خطيرة، يتعين منح المعنيين الوقت الكافي والفرصة المناسبة للرد". ومن ثم فالقضية هي ما إذا كان الدكتور عريقات قد حصل على الوقت الكافي والفرصة المناسبة للرد على محتوى الادعاءات.

أيدت أوفكوم وجهة النظر التي تقول أنه نظراً لأن تلك الوثائق قد خرجت من مكتب الدكتور عريقات، فإنه سيكون على علم بالمادة قبل اتصال معدي البرنامج به. وبوضع الأحداث المبينة أعلاه في الاعتبار وبالنظر إلى رفض الدكتور عريقات المشاركة في الحلقات، رأت أوفكوم أن قناة الجزيرة قد بذلت جهوداً كافية لمنح الدكتور عريقات شخصياً فرصة المشاركة والرد على الانتقادات المقرر توجيهها في البرنامج.

رأت أوفكوم أيضاً أن معدي البرنامج قد سعوا لتأمين مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في حلقات البرنامج، إلا أنه تم إعلامهم بنية مقاطعة منظمة التحرير الفلسطينية للبرنامج.

نظرت أوفكوم بعد ذلك – بالرغم من قرار الدكتور عريقات بعدم المشاركة – في اتخاذ البرامج خطوات لإدراج موقف الدكتور عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية من الادعاءات الخطيرة التي تضمنتها البرامج.

لاحظت أوفكوم أنه في الحلقة الأولى، وضح مقدم البرنامج في البداية أن الدكتور عريقات قد تمت دعوته للحضور وعرض مقتطفات من لقاء عريقات على قناة الجزيرة العربية. قال مقدم البرنامج أن الدكتور عريقات:

"...ينكر تقديمه للتنازلات التي سمعنا عنها هنا أو العروض الخاصة بالقدس. وإليكم ما قاله (الدكتور عريقات) في وقت سابق: 'أتيت إلى الجزيرة لأنه ليس لدي ما أخفيه. قلت في غير مناسبة على قناة الجزيرة أننا – السلطة الفلسطينية – لن نتخلي عن حقوقنا. فإذا كنا قد قمنا بالفعل بمنح إسرائيل الأحياء اليهودية والأرمينية من القدس وأورشليم الكبرى كما يدعون، فلماذا إذا لم توقع إسرائيل على اتفاق الوضع النهائي؟ أليس غريباً أن نقدم كل هذه التنازلات التي تطلبها إسرائيل، ومع ذلك لا نصل إلى اتفاق للسلام'".

تضمن البرنامج أيضاً مقتطفات من لقاء سجل مسبقاً مع الدكتور عريقات على قناة الجزيرة العربية أكد فيه الرواية التي تقول بأن فريقه قام أثناء المفاوضات برسم عرض الاستيطان الإسرائيلي "على منديل".

لاحظت أوفكوم أن الحلقة الرابعة قد تضمنت مقتطفاً من اللقاء مع الدكتور عريقات على قناة الجزيرة العربية، قال فيه ردًا على الادعاءات في وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والقضايا المثارة في البرامج:

"أقر بأن بعض الأوراق التي نشرتموها صحيحة، إلا أن البعض الآخر زائف، كذلك التي تتناول أورشليم الكبرى، ولكنني أتحدى أن تنشر قناة الجزيرة المواقف الرسمية – التي في حوزتي – الخاصة بالسلطة الفلسطينية لكي يعرف الفلسطينيون حول العالم الحقائق ولكي لا يضعوا رؤوسهم في الرمال. لقد أخذت جميع الوثائق من سياقها. أنتم تدمرون طموحاتنا".

بالإضافة إلى تضمين موقف الدكتور عريقات، لاحظت أوفكوم أن سلسلة الحلقات تضمنت أيضاً لقطات لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية الذين عبروا عن الآراء نيابة عن المنظمة وإلى حد ما نيابة عن الدكتور عريقات. على سبيل المثال: في البرنامج الثاني أدلى السيد/ شعث، أحد كبار المسؤولين بمنظمة التحرير الفلسطينية، بآرائه وآراء منظمة التحرير الفلسطينية عن عدد من القضايا (على سبيل المثال: أنكر فقدان منظمة التحرير الفلسطينية لشرعيتها، كما رأى أن وثائق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية كانت حقيقية "على الأرجح"، إلا أنه أعطى أمثلة ليثبت رأيه بأن تلك الوثائق قد قرأت خارج سياقها)؛ وفي البرنامج الثالث التقى مقدم البرنامج باللواء الدميري المتحدث الرسمي باسم أجهزة الأمن الفلسطينية، الذي عبر عن رأيه القائل بأن الدكتور عريقات لم يكن ليقول: "لقد كان لزاماً علينا أن نقتل فلسطينيين لتأسيس سلطة واحدة وسلاح واحد وإرساء سيادة القانون. نحن نواصل الوفاء بالتزاماتنا".

بالنظر إلى جميع المقتطفات السابقة من البرامج، رأت أوفكوم أنه بالرغم من قرار الدكتور عريقات بعدم المشاركة في البرامج، وقرار منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه تم توصيل موقف كل من الدكتور عريقات (ومنظمة التحرير الفلسطينية) للمشاهدين بشكل كاف وذلك نتيجة لتضمين لقطات للدكتور عريقات من مصادر أخرى ولقطات لضيوف آخرين.

في ضوء ما ذكر أعلاه، ترى أوفكوم أن الدكتور عريقات فد مُنح الفرصة الملائمة والوقت الكافي للرد على ادعاءات البرنامج. لا ترى أوفكوم أنه من الضروري – في ضوء هذا الاستنتاج – الوصول إلى رأي حول ما إذا كانت مخاوف قناة الجزيرة الأمنية المصرح بها لها ما يبررها.

وعليه وجدت أوفكوم أنه لم يقع ظلم على الدكتور عريقات في هذا الصدد.

انتهاك الخصوصية غير المبرر

من وجهة نظر أوفكوم، يتعين أن تتم الموازنة بين حق الفرد في الخصوصية والحقوق القوية التي يتمتع بها القائمون على البث فيما يتعلق بحرية التعبير. ولا يجب أن يطغى حق على الآخر، وحيثما يوجد تضارب بين الحقيقتين، فمن الضروري التركيز بشكل مكثف على الأهمية المقارنة للحقوق المحددة. يجب الوضع في الاعتبار أي تبرير للتدخل في أو تقييد كلا الحقيقتين، كما يتعين أن يكون التدخل أو التقييد تناسيباً.

وينعكس ذلك في كيفية تطبيق أوفكوم للقاعدة رقم ٨-١ من الميثاق التي تنص على أنه يتعين تبرير أي انتهاك للخصوصية في البرامج أو فيما يتعلق بالحصول على مادة متضمنة في البرامج.

د) نظرت أوفكوم الشكوى المتعلقة بخصوصية الدكتور عريقات وخصوصية منظمة التحرير الفلسطينية التي أنتهكتها بلا مبرر خلال إعداد وبث البرنامج الذي تم فيه التصريح بتفاصيل وثائق سرية كانت قد سُرقَت من مكتب الدكتور عريقات في انتهاك تام للخصوصية. وقد تم هذا النشر غير المصرح به دون الحصول على موافقة من الدكتور عريقات أو من منظمة التحرير الفلسطينية.

عند نظر هذا الجزء من الشكوى، رجعت أوفكوم إلى كل من المادتين ٨-٥ و ٨-٦ من ميثاق ممارسة المهنة. تنص المادة رقم ٨-٥ على أن أي انتهاك للخصوصية في إعداد برنامج يجب ألا يتم إلا بموافقة الشخص و/ أو المؤسسة أو يجب أن يتم تبرير هذا الانتهاك. وتنص المادة ٨-٦ من الميثاق على أنه إذا كان أحد البرامج ينتهك خصوصية أحد الأشخاص، فإنه يجب الحصول على موافقة قبل بث المادة ذات الصلة، ما لم يتم تبرير هذا الانتهاك.

عند النظر إلى ما إذا كان قد تم انتهاك خصوصية الدكتور عريقات أو خصوصية منظمة التحرير الفلسطينية بلا مبرر أثناء إعداد البرنامج أو بثه، وضعت أوفكوم أولاً في اعتبارها مدى التوقع المشروع للخصوصية من قبل الدكتور عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لاحظت أوفكوم أن رد قناة الجزيرة لم يوضح كيفية حصولها على الوثائق، إلى أنه كان جلياً لأوفكوم أن هذه الوثائق قد جاءت من مكتب الدكتور عريقات وأنه لا الدكتور عريقات ولا منظمة التحرير الفلسطينية قد سلموا الوثائق أو صرحا بتقديمها للقائم على البث وأنهما (الدكتور عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية) قد اعتبرا أن هذه الوثائق سرية. ومع ذلك يتضح أيضاً أن الوثائق تتعلق فقط بأنشطة الدكتور عريقات بصفته كبير مفاوضي منظمة التحرير الفلسطينية، وهو يمثل الوجه العام لمنظمة تسعى للتحدث عن الشعب الفلسطيني بصفة عامة، وذلك أكثر من تعلقها ببعض الجوانب في حياته الخاصة. توجد أسباب استراتيجية لعقد المفاوضات خلف أبواب مغلقة وأسباب لعدم رغبة المفاوضين في الكشف عن موقفهم من المفاوضات أو استراتيجيتهم التفاوضية، إلا أن موضوع المفاوضات غالباً ما يكون شأنًا عامًا.

ومع ذلك – حتى إذا كان هناك توقع مشروع للخصوصية فيما يتعلق بالحصول على المادة وبثها وأن هذه المسألة قد تمت موازنتها بعناية في هذه الحالة، فمن الضروري لأوفكوم أن تستمر في دراسة مدى تبرير أي انتهاك محتمل للخصوصية وأن تزن الحق التنافسي للقائمين على البث في حرية التعبير وحق المشاهدين في الحصول على المعلومات والأفكار دون تدخل غير ضروري.

رأت أوفكوم أن القضايا المطروحة في الحلقات – ومنها الطريقة التي تم بها إجراء عملية السلام بالشرق الأوسط وأدوار العديد من المشاركين في هذه العملية – لاقت اهتماماً كبيراً في الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي. وكان الدور

الذي لعبه الدكتور عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية عنصرا هاما من عناصر تلك العملية وكان للوثائق التي تم الحصول عليها من مكتب الدكتور عريقات أهمية واضحة وفائدة في إعلام المشاهدين بدورهما في عملية السلام. في هذه الحالات، حتى مع توقعات د. عريقات ومنظمة التحرير الفلسطينية الخاصة بالخصوصية، رأت أوفكوم ترجيح المصلحة العامة على هذه التوقعات واعتبرت الحصول على المادة واستخدامها أمراً مبرراً.

وبالتالي، وجدت أوفكوم أنه لم يكن هناك انتهاك غير مبرر لخصوصية الدكتور عريقات أو خصوصية منظمة التحرير الفلسطينية خلال إعداد البرنامج وبيته.

وعلى ذلك، لا تؤيد أوفكوم شكوى الدكتور عريقات المقدمة نيابة عنه ونيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية بخصوص المعاملة غير العادلة أو انتهاك الخصوصية غير المبرر خلال إعداد البرنامج وبيته.